أرض، حرية وهوية

الأمازيغ الليبيون بين الماضي والحاضر

الكاتب : أسامة سليم

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

أرض، حرية وهوية
الأمازيغ الليبيون بين الماضي والحاضر

الكاتب : أسامة سليم
المصور: بشير عمار نانيس

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.

قبل سنتين، رُزقت انا وزوجتي بمولودنا الأول الذي قررنا تسميته «أكسيل» نسبة إلى القائد الأمازيغي التاريخي «أكسيل» أو «كسيلة»، توجّهت الى السّفارة الليبيّة في بروكسال ببلجيكا من أجل تسجيله، ليتمّ إعلامنا بعد يومين برفض الطلب وضرورة تغيير اسمه إلى اسم عربي وذلك بسبب القانون الجديد الذي أصدرته حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، قمت بجميع المحاولات الممكنة ولكنّها باءت جميعا بالفشل واُضطررت إلى تسجيله باِسْم عربيٍّ ، يتحدّث بهذا طارق، مواطن ليبي أمازيغي مقيم ببلجيكا بحنق شديد ويضيف؛ وما يزيد معاناتي أنّ هذه المأساة متكررة وليست المرة الاولى التي تحدث لنا، فعندما ولدت أراد والدي تسميتي «إيدير»، ولكنه فشل في ذلك بسبب القوانين التي أصدرتها السلطات الليبية خلال فترة حكم معمر القذافي والتي تمنع الأسماء غير العربية، كنت أظن أننا قمنا بثورة من أجل التغيير والاعتراف بنا باِعتبارنا مكوّنا ثقافيا وعرقيًّا ولكنّني اكتشفت أن كل ذلك وهم، تغيرت السلطات والتركية السياسية في ليبيا وبقي الأمازيغ مهمشين رغم الآمال التي علّقها طيف واسع منهم على الثورة وعلى التغيير الذي طمحوا إليه من خلالها.

حيث أنه وخلافا لباقي القضايا التي أُثيرت خلال الثورة الليبية والفترة التي تبعتها، فإن قضية الأمازيغ أقدم منها بسنوات، اقترن ذكرها بتاريخ طويل من النضال والقمع يمتد حتى قبل فترة الاستقلال، حيث شهدت قضيتهم توتّرا منذ الاستعمار الإيطالي لليبيا 1911 - 1951 ورغم الهامش الواسع من الحريات التي عاشها أمازيغ ليبيا خلال فترة الملك «محمد إدريس السنوسي»، إلا أنها ضاعت مُجددا خلال فترة حكم العقيد الراحل «معمر القذافي»، ولم يتمكّنوا من اِستردادها بعد الثورة رغم الحريّة التي بشّرت بها، لتختزل قصة الأمازيغ في ليبيا تاريخ القمع والقيود التي مارستها أغلب السلطات عليهم.

الأمازيغ، القصة منذ البداية

مثلهم، مثل باقي أمازيغ شمال إفريقيا، يعد الأمازيغ مكوّنا ثقافيا وإثنيا هاما في ليبيا، يمتد حضوره على عشرات القرون في مناطق مختلفة هناك، ولكن ذلك الحضور لم يكن يمثّل فرادة، على العكس تماما كان إندماج الأمازيغ مع باقي المكوّنات في ليبيا متناغما ولم تُطرح قضية الهوية كإشكالية فعليّة إلا مع بداية الاستعمار الايطالي. ومع نهاية العقد الأول من القرن العشرين، كانت السلطنة العثمانية أشبه بجسد هزيل، تخوض حروبا لا تنتهي في مناطق مختلفة في محاولة إنقاذ آخر مواطئ قدم لها، وكانت ليبيا من بينها، إذْ حاول العثمانيون حينها الحفاظ عليها خاصة أمام الأطماع الإيطالية ولكنهم لم يستطيعوا الصمود أمامهم مليًا، خاصة وأنها كانت تحارب في البلقان للحفاظ على ما بقي من إمبراطوريتها هناك، لتتخلّى الدولة العثمانية عن تركتها مترامية الأطراف لصالح

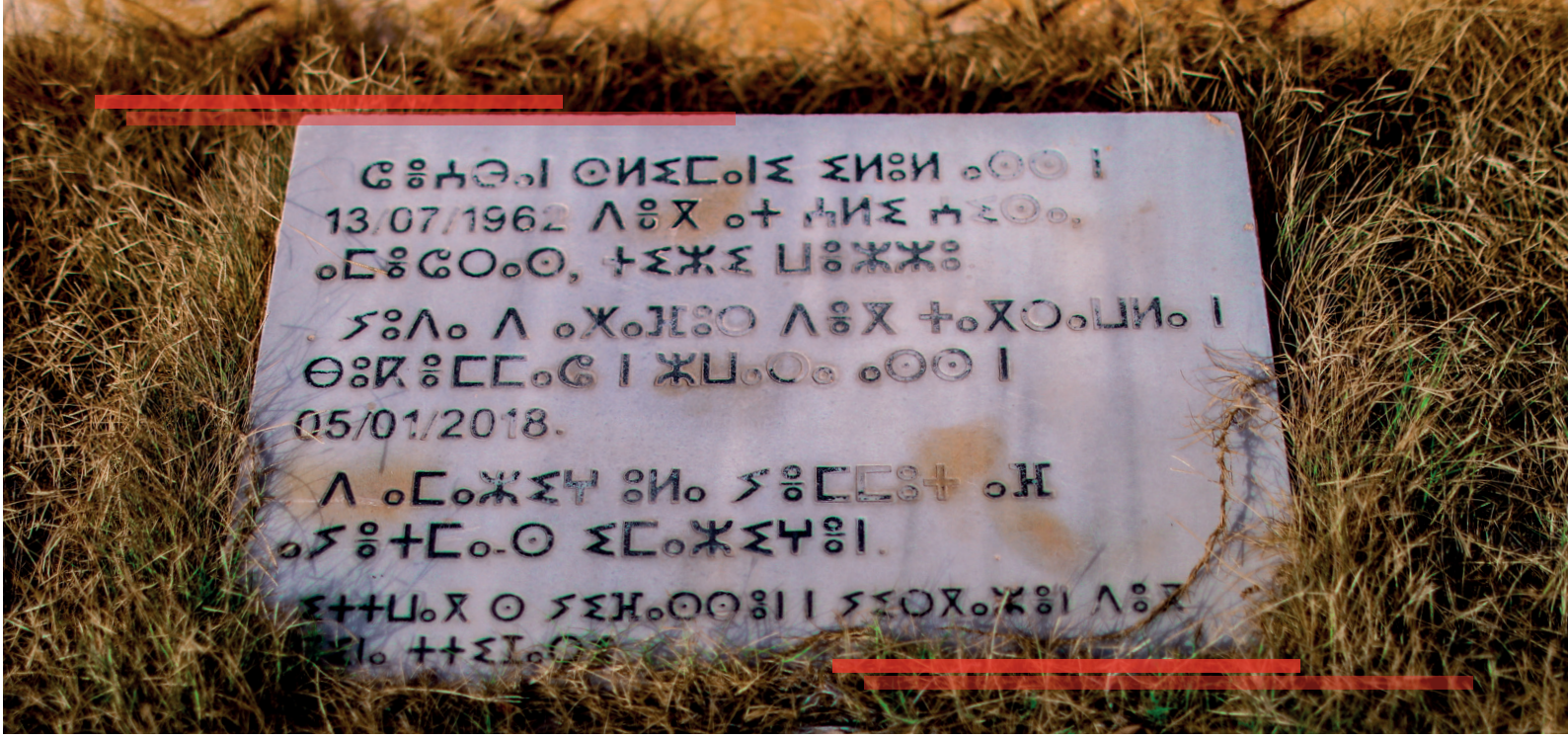

إيطاليا بعد توقيعهم معاهدة سلام في أكتوبر 1912 ومنح العثمانيون إقليمي طرابلس وبرقة الحكم الذاتي لتضمّهم الحكومة الايطالية لصالحها هناك.

في سبيل فهمها لتركتها الجديدة من أجل السيطرة عليها، اعتمد الاستعمار الإيطالي - شأنه شأن باقي المُستْعمرين الغربيين - على الدراسات والبحوث التي تتناول الطبيعة الديمغرافية لليبيا من أجل تَمثّلها بشكل أوضح وبسط نفوذها وتفكيك المقاومة وإرساء مصالحها.

في البداية انطلق الاستعمار في فهم التوازنات القبلية ومراكز النفوذ الاجتماعي والاقتصادي في أقاليم ليبيا الثلاثة، برقة وفزّان وطرابلس، الأقاليم التي تمثّل ليبيا الان، ولكنه أدرك لاحقا وخاصة بعد المواجهات الدموية والخسائر التي لاحقته من المقاومة الشعبية هناك، ضرورة الانغراس في جذور المجتمع أكثر. ومنذ تلك اللحظة انطلق في مقاربة أخرى في استعماره لا تعوّل فقط على الغزو العسكري، بل وعلى الفهم الديني وخاصة العرقي لليبيا من أجل استغلال الفوارق والاختلافات والعمل على تحويل التنوع العرقي والديني من أجل التغلغل وخلق ثغرات داخل جدار المقاومة المتصدّع من أجل إتمام احتلاله وترسيخه. لينطلق منذ بداية مرحلة الاستعمار في زرع مشاريع الكراهية بين الأمازيغ نفسهم من جهة، وبين الأمازيغ والعرب من جهة أخرى.

في البداية، كانت كل المكونات العرقية في ليبيا موحّدة وتناضل بشكل جماعي ضدّ الاِستعمار الإيطالي حتى سنة 1916 عندما نشبت حرب بين متساكني منطقة الزنتان والرجبان من ناحية والأمازيغ من ناحية أخرى، يذكر الحاج احميدة التبعاني 83 سنة وقائع تلك الحادثة ويصفها بالفتنة « عمل الطليان على خلق مشاكل وبث الفرقة بين العرب والأمازيغ، حتى وقعت الحرب الأولى بينهم سنة 1916، ولكن تم استيعاب تلك الحادثة، ولكن الضغائن بين الطرفين تزايدت.» يضيف التعباني؛ حتى دارت حرب كبرى في سنتي 1920 و1921 بين الطرفين، خاصة عندما تم الهجوم على منطقة يفرن الأمازيغية، لقي المئات حتفهم هناك، واستغل الطليان القطيعة بينهم من أجل تعزيز الصراع وعدم إخماده».

بدءًا من هناك، زرع الاستعمار مشاريع الكراهية بين شركاء الوطن وحوّلها الى حروب أهلية، خلقت تلك الحروب هوّة بين الأمازيغ والعرب خاصة في منطقة «جبل نفوسة» حتى منتصف العقد الثالث، عندما انطلقت الحركة السنوسية وهي حركة دينية إصلاحية كبرى في ليبيا على استيعاب مختلف الأطراف وفضّ النزاع بينهم ونجحت في ذلك،

عندما هبّت رياح العروبة؛

وانطلقت الحركة في مشروع وطني كامل نحو الاستقلال والإصلاح، خاصة وأن محمد ادريس السنوسي، أول ملك لليبيا بعد الاستقلال كرّس مجهوداته في الاعتراف بكامل المكوّنات الإثنية في ليبيا. لتشهد قضية الأمازيغ مرحلة من الاستقرار بعد سنوات من الخلاف والتوتر خلال الحقبة الاستعمارية، يبدو ذلك جليًا أكثر في إطلاقه اسم المملكة الليبية المتّحدة بدل المملكة الليبية العربيّة، حيث هدف السنوسي الى تخفيف وطأة التوتّرات بين «الأمازيغ والتبو والعرب» وتوحيدهم في ظل دولة موحدة تستوعب كل الخصوصيات الثقافية واللغويّة ولا تقصيهم، عاش الأمازيغ حينها اعترافا بهم وبهويتهم ساهم في إثراء النسيج المجتمعي وفنونه وثقافته، حتى هبّت رياح التغيير.

ولكن لم يكتب لهذا الاستقرار أن يستمر طويلا، ثمانية عشر سنة بعد استقلال ليبيا، تحرك العقيد الليبي الشاب حينها معمر القذافي مع عدد من رفاقه للإطاحة بالملكيّة الليبيّة وإعلان الجماهيرية الليبية، إعلان غيّر ليبيا بشكل كامل، يجمع الليبيون جميعا - الموالون للقذافي والمعارضون له - بأنه غيّر البلاد 180 درجة، ورغم عدم الإجماع على إيجابيات ذلك التغيير وسلبياته إلا أن التغيير طال ليبيا بأسرها، بدءًا بالحريات الفردية مرورا بالسلوكيات الاجتماعية وصولاً للمكوّنات الإثنية والعرقية، ولم يكن أمازيغ ليبيا بمنأى عن تغييرات القذافي، حيث منعهم من تسمية مدنهم وأبناءهم بأسماء أمازيغية وتجريم رفع أي علم باستثناء «الرّاية الخضراء» التي كانت العلم الرسمي ليبيا، استلهم القذافي في إجراءاته من الإرث القمعي للاستعمار الإيطالي - والذي رغم العداء الذي ناصبه له - إلا أنّه وظّف النخب العسكرية والميليشيات التي صنعها والتركيبة البيروقراطية للدولة، علاوة على البنى الموازية لنظامه، مثل القبلية واللجان الثورية وباقي الأدوات التقليدية مثل الشرطة والمخابرات والجيش في فرض سطوته.

اِنطلق إثرها القذافي في اختراق المجتمع وتجميد أيّ مبادرة أهليّة بعد أن بسط يده على جميع البنى المدنية والتقليدية والأجسام الوسيطة في المجتمع وهيمن عليها، خلّف هذا التحوّل العميق بين الدّولة وأفرادها نوعا من التوتّر بينهما، حيث تم تهميش الأمازيغ باعتبارهم رافدا مهما في النسيج المجتمعي الليبي وخلق توترا وتمزقا وردود فعل متطرفة في بعض الأحيان. شعر الأمازيغ منذ تولّي القذافي الحكم بالتهميش، يوضّح «ايتير» وهو مؤرخ وناشط أمازيغي بأنّ؛ سياسات الحذف والتهميش جعلت الكثير من الأمازيغ يشعرون بأن الأمازيغية والحضور الأمازيغي الثقافي والاجتماعي والسياسي مستهدف، خصوصاً أن كثيراً من الدول ترفع شعارات العروبة والقومية مما زاد من حالة اللبس وجعل الخطاب الأمازيغي يأخذ اتجاهات متطرفة من جهة وجعل الدولة التسلطية البيروقراطية تنظر إلى الأمازيغ بريبة وحذر من جهة أخرى..! بل جعلها في أحيان كثيرة تستخدم المعالجات الأمنية والقمعية تجاه القضية الأمازيغية، وتضعها في خانة المحظورات المرتبطة بالأجندة الخارجية التي تهدد الأمن القومي والسلم الاجتماعي.»

هكذا باتت فلسفة الدولة في عهد القذافي تنطلق من القمع واجتثاث أيّ مكوّن آخر، خلق القذافي شعبا متجانسًا بلون واحد وفكر واحد ولغة واحدة، ورفض وجود أي كيانات أو تنظيمات اجتماعية كانت أو سياسية مستقلّة عنه سواء في اتخاذ قراراتها او إدارة شؤونها، وكان ينظر إلى الأمازيغية على أنها تهديد لنظامه القائم، لذلك لم يسعى فقط إلى محاربتها بل طمسها تماما وإنكارها حتى بين الأمازيغ أنفسهم.

«كنت أخاف التحدث مع زوجتي أو أبنائي باللغة الأمازيغية حتى في منزلنا لأن الحديث بالأمازيغية كان جريمة حينها ويعدّ عصيانا لتعليمات القائد وعواقب ذلك مروّعة» يشير فتحي المراهمي، أحد النشطاء الأمازيغ في ليبيا ويضيف؛ لم يكن النظام يحاربنا فقط، بل كان ينفي ويلغي وجودنا أساسا، لم نكن موجودين بالنسبة له حتى يحاربنا، والإفصاح عن وجود أقلية أمازيغية في ليبيا يعد نوعا من أنواع التمرّد، اضطررت بعد اشتداد القمع علينا لتحذير ابني من التحفظ على آراءه في المدرسة وعدم التحدث بالأمازيغية حتى مع أصدقائه الأمازيغ خشية عليه»

وجد القذافي في التعليم آلية مناسبة من أجل بسط سيطرته وتجسيد أفكاره في الأجيال الناشئة وصغار السنّ، حيث خلق سردية واحدة هناك وغرسها مفادها أن ليبيا دولة عربية، ذات ثقافة عربية ولغة عربية، ليقوم بطمس أي هوية أو مكوّن أخر، في البداية، عوّلت ليبيا على مصر - التي كانت حينها الدولة الأكثر تأثيرا في المنطقة وصاحبة القوة الناعمة التي نشرتها في باقي المنطقة - على إعداد وترتيب المناهج الدراسية للتعليم الليبي الجديد وإلغاء الكتب والمقرّرات التي كان يدرس بها التلاميذ خلال الفترة الملكية، لتتسرب أدبيات التيّارات القومية العربية وخاصة الناصرية في مناهج التربية والتعليم، ركّزت تلك المناهج فقط على الحضارة والثقافة العربية وأقصت «الأمازيغ والتبو والطوارق» وطمست دورهم في الحضارة والثقافة الليبية.

«كنت أشعر بالسخط على التعليم حينها، كانت مناهج تعليمية متطرفة ومتعصبة، تم إقصاؤنا وإقصاء جميع الروافد التاريخية والثقافية غير العربية، هذا ما جعلني كأمازيغي وجعل الكثير منا يشعرون بأن البعد الأمازيغي غير مهم وتم اقصاؤه لصالح فكر أحادي، بالإضافة إلى أننا لم نكن ندرس تاريخنا بل على العكس كنّا ندرس تاريخ غيرنا، درسنا عن الحروب الصليبية والفتح الإسلامي والدولة العباسية والأموية وتاريخ مصر والخليج العربي، لكن لم ندرس التاريخ الليبي، وعندما درسناه كان الإرث الأمازيغي غائبًا عنه. يوضّح «سالم النالوتي، ويستحضر ذكرياته خلال فترة دراسته في المدارس الليبية ويواصل الحديث؛ لاحقا، ابتدع القذافي شعارا وجب ترديده يوميًا في المدرسة قبل إلقاء النشيد الوطني، حيث يتم اختيار ثلاث تلاميذ بشكل عشوائي ويطلب منهم الصعود نحو منصة رفع العلم لترديد الشعار، شعار يوضّح فلسفة القذافي حول مسألة الهوية حيث ينصّ على حقائق وسرديات ثابتة؛

نحن من: نحن جيل الفاتح العظيم
أهدافنا: الحرية والسعادة الانسان
أعداؤنا: الامبريالية- الصهيونية- الرجعية.
العروبة: انتمائي ومصيري.
الراية الخضراء: ترفرف في السماء.
الفاتح العظيم: ثورة عالمية خضراء.
المجد والخلود: للأمة العربية العظيمة.
السحق والفناء: للعملاء الخونة والجبناء.
الوحدة العربية الجماهرية: مصيري ومطلبي دونها الموت.

هكذا لعب التعليم - والذي كان من المفروض إعداد جيل جديد متنوّر شأنه شأن باقي دول المنطقة المتحررة حديثًا - دورًا إقصائيا وإلغائيا مجسّدا أفكار القذافي وتصوّراته، بالتوازي معه كان الإعلام يلعب نفس الدور وبالتالي خلق الإحساس بالقومية العربية على حساب الهوية الوطنية الليبيّة. حيث غيّب أيُّ حديث عن الأمازيغ أو الاعتراف بثقافتهم، سواء في أعيادهم أو الاشارة إلى تراثهم ما أدّى إلى إحساس بعض شرائح المجتمعات الأمازيغية بأنها مغيبة، خاصة مع تركيز الإعلام - الذي كانت تسيطر عليه الدولة بشكل كامل خلال أغلب فترات حكم القذافي - على خطابات القذافي التي كان يشن عبرها في هجومه على الأمازيغ، في البداية ركّز القذافي على الحضارة والقيم العربية الاسلامية فقط دون أي تهجّم على أي أطراف أخرى، ولكن تدريجيا مع تدعيم ركائز حكمه انطلق القذافي في شن هجومه على الامازيغ.

ففي سنة 1973، وخلال الذكرى الرابعة لمجلس قيادة الثورة الذي أطاح بالنظام الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية ألقى القذافي خطابا في مدينة زوارة، المدينة ذات الأغلبية الأمازيغية والثقل الأمازيغي في ليبيا بأكملها، تزامن ذلك الخطاب مع أزمة النفط التي شهدها العالم والتي قادتها ليبيا بفرض حظر تصدير النفط على الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب أكتوبر، مع اِرتفاع أصوات العروبة في المنطقة بأكملها، ليبدأ العقيد الراحل في تطبيق نظريته حول «إعادة تشكيل المجتمع الليبي» الواردة في «الكتاب الأخضر» والتي باتت موضع تنفيذ رسميًا ابتداءً من عام 1973، عرفت تلك الخطة بالثورة الثقافية أو الشعبية وشملت هذه الثورة محاربة عدم الكفاءة البيروقراطية، وعدم الاهتمام العام والمشاركة في النظام الحكومي دون الوطني، ومشاكل التنسيق السياسي الوطني من أجل العودة إلى القيم العربية والإسلامية.

غيّر القذافي حينها اسم مدينة زوارة، وأطلق عليها اسم «شعبية النقاط الخمسة» نسبة الى النقاط الخمس التي أوردها في خطابه الذي ألقاه هناك، ومحا أسماء الشوارع والمؤسسات التي تحمل ألقابا أمازيغية. بعد ذلك بعشر سنوات، وإثر فشل القذافي في تمزيق التماسك الأمازيغي تجاه هويتهم وثقافتهم أعلن بداية مسلسل الرعب تجاه الأمازيغ خاصة بعد تورّط العديد منهم في محاولة اغتياله الفاشلة سنة 1984، اذ اعتبر حضارتهم مجرد خرافات ولغتهم «لغة عجائز»

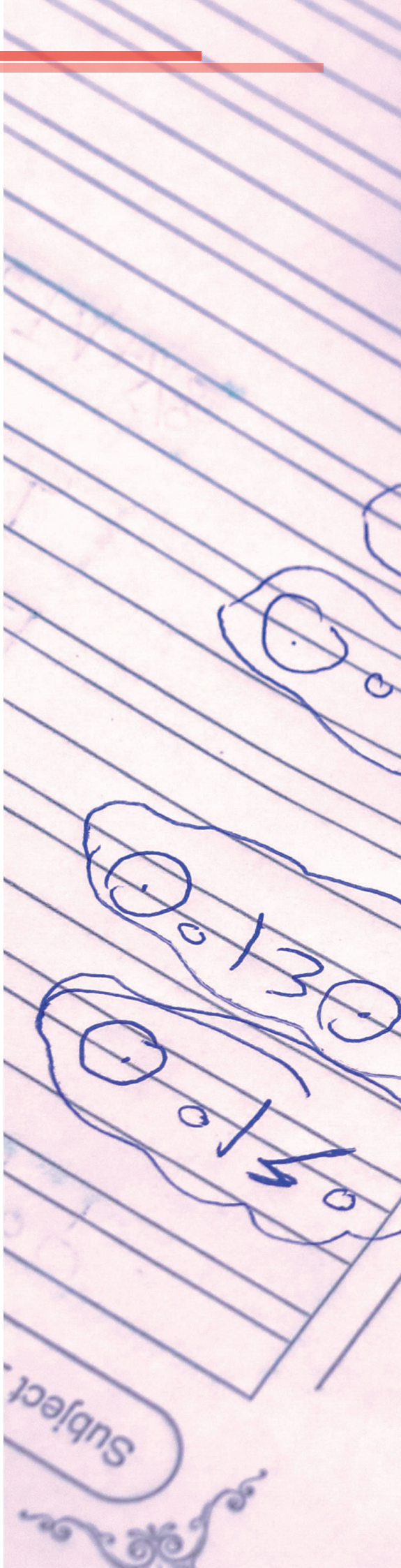

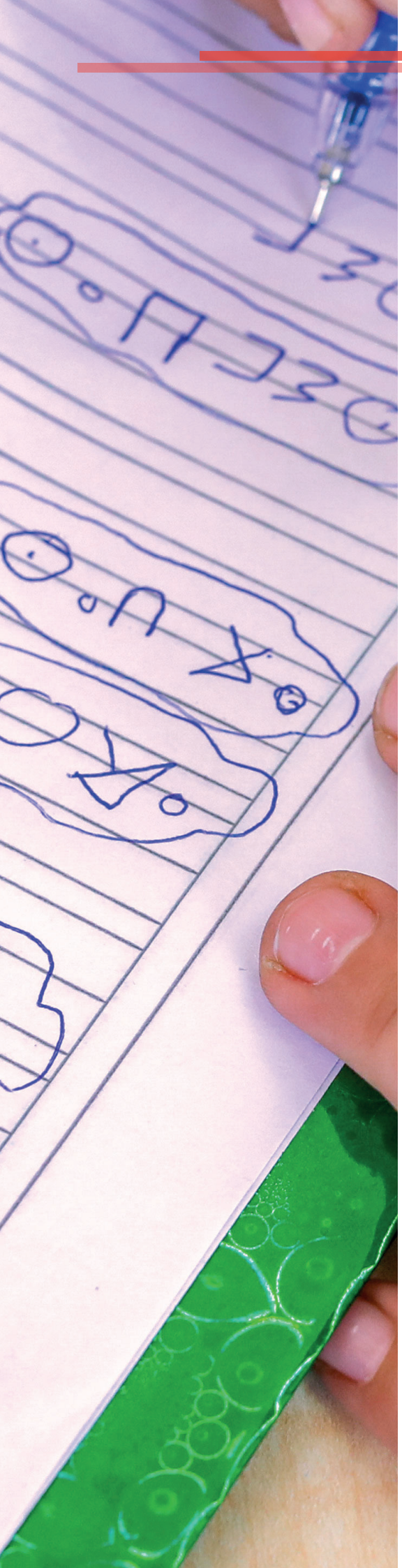

«بالله كلام الجدات وخرافات العجائز، لا بد أن ينتهي بربر ما بربر، لغة قديمة ما لغة قديمة، فإذا كنت تسير في هذا المخطط، إذا تسير في مخطط الأعداء لا بد من محاربتك.. حتى هذه اللغة دعها تنتهي.. لغة لم تعد تنفعنا في شيء ولا نريدها.. فإن كانت أمك تدربك عليها فهي رجعية ترضعك حليب الاستعمار وتسقيك السم.»

هذا المخطط، إذا تسير في مخطط الأعداء لا بد من محاربتك.. حتى هذه اللغة دعها تنتهي.. لغة لم تعد تنفعنا في شيء ولا نريدها.. فإن كانت أمك تدربك عليها فهي رجعية ترضعك حليب الاستعمار وتسقيك السم.»
منذ تلك اللحظة، ساوى القذافي بين الأمازيغية والسمّ واعتبر أنهما على نفس الدرجة من الخطورة والدمار، واعتبر الدفاع عنها مؤامرة اِستعمارية. عانى بعد تلك الحادثة آلاف الأمازيغ من التضييق والوصم و هوجم أي نفس اصلاحي حاول الدفاع عنهم حتى ولو لم يكن من الأمازيغ، وبعد عقد من القمع والتضييق، تمت محاولة رأب الصدع بين القذافي من جهة والأمازيغ من جهة أخرى وتم إرسال مذكرة للمطالب الأمازيغية، رد عليها القذافي بخطاب أنكر فيه وجودهم من الأساس؛

«ما هي الأمازيغية؟ هم أصل العرب، نحن ليس لدينا أقلية حتى نتكلم عنها ونقول يأخذون حقوقهم الثقافية أو لغتهم، هؤلاء عرب. إنها ردة للعصور القديمة، لأن الأمازيغية ليست لها أي قيمة و الأمازيغيين الذين يطالبون بهذا عملاء الاستعمار.. هؤلاء يتقاضون رواتب من المخابرات الأجنبية».

أكد القذافي في تلك اللحظة على موقفه بشكل جذري تجاه الأمازيغ، موقف سيتسرب لكامل إلى كامل مفاصل الدولة ويخلق إقصاء وإلغاء كامل لهم، بوضوح أعلنها العقيد أن الامازيغ قبائل قديمة عاشت في شمال افريقيا قبل أن تندثر وتنقرض مثل قبائل أخرى في المنطقة، ودعا إلى "التمسّك بالوحدة الوطنية ووحدة الانتماء والمصير لهؤلاء البشر الذين يعيشون الآن في شمال أفريقيا أو الذين يعيشون بين المحيط والخليج".

سنوات بعدها، وخاصة مع بروز نجل القذافي، سيف الإسلام إلى الواجهة وإطلاقه مشروع «ليبيا الغد» والذي مثّل نقلة نوعية في تاريخ ليبيا المعاصر، حيث ساهم في إعطاء حقوق وحريات أكبر، بدأت السلطات الليبية تخفف من وطأتها على الحركة الثقافية الأمازيغية، لسيف الإسلام القذافي دور مهم في ذلك خاصة مع زيارته نهاية شهر أوت من سنة 2005 لعدد من المناطق الأمازيغية في ليبيا حيث أعلن بوضوح حق الأمازيغ في الدفاع عن حضارتهم وانتقد بشدة القرار المانع للتسمية بالأسماء الأمازيغية حيث اِعتبر أن مصيرها إلى الزوال، خلال تلك الزيارة عقد القذافي الِابن سلسلة من الاجتماعات مع نشطاء ومدافعين عن القضية الأمازيغية اعتبر فيها الامازيغية ثقافة يجب الاعتزاز بها وتدريسها والاعتراف بها. ثلاثة أيام بعد لقائه، وخلال الاحتفال بذكرى الفاتح التي تولى خلالها القذافي الحكم، نشرت وللمرة الأولى لافتات باللغة الامازيغية رفقة اللغة العربية تُهنّؤُ الشعب الليبي بذكرى الفاتح. ليذهب القذافي الِابن بعد ذلك بسنتين إلى أبعد من تلك النقطة بكثير، وتصدر اللجنة الشعبية العامة قرار بتشجيع منه سنة 2007، يسمح أخيرا بعد سنوات من التقييد برفع الحظر عن الأسماء الأمازيغية، وفي سنة 2010، ولأول مرّة أرسلت شبكة «لبيانا» و «المدار» وهما شبكات الِاتصال الرئيسية في ليبيا رسالة نصية للتهنئة بعيد السنة الامازيغية.

«كان سيف الإسلام القذافي من أشرف على إرسال تلك التهنئة» يوضّح محمد، أحد الفاعلين السياسيين في تلك الفترة والذي فضّل التحفظ عن على هويته ويضيف» كانت ليبيا في تلك الفترة ترضخ بشكل مستمر للمستجدات في الساحة الدولية، من احترام حقوق الإنسان والتعددية والتسامح خاصة بعد سلسلة من الضغوط ولكن ذلك لم يكن العامل المحدد، كان سيف القذافي شخصًا تنويريًا ودافع بشكل فعلي على حقوق الأمازيغ» رأي لا يتفق معه الأمازيغ بشكل كبير، حيث يعتبر ابراهيم قرّادة، وهو ناشط أمازيغي ودبلوماسي وسفير ليبي سابق في عدد من العواصم الأوروبية أن النشاط المؤثر للحركة الأمازيغية كان له دور كبير، حيث يشير؛ بعد سنة 2005، ومع طموح سيف الإسلام القذافي لتولي الحكم بعد والده، وضمن موافقة والده العقيد القذافي، وبعد نشاط مؤثر للحركة الأمازيغية و للمعارضة الليبية في الخارج، وذروته المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية الأول في يونيو 2005، والذي تبنى بقوة ووضوح الحق الأمازيغي في ليبيا، وكان المؤتمر الليبي للأمازيغية ونشطاء أمازيغ فاعلين فيه ارتأى النظام وبالأخص الابن سيف الإسلام مراجعة نهجه ومنهجه تجاه الحق الامازيغي ومن ذلك التسمي بالأسماء الأمازيغية والاحتفال بالسنة الأمازيغية والتحدث بالأمازيغية محاولًا التخفيف من تنكره للأمازيغية واضطهاده للأمازيغ.

إذْ يوضحّ قرّادة ويفسّر ذلك بأنه ليس كمراجعة وتصحيح وخط معلن، لأن تصرفات بعض الأجهزة الأمنية والإعلامية والإدارية تتراجع عن ذلك من حين إلى حين، ربما لتفريق صف حراك الأمازيغي، ولإصرار أغلبية الحراك الأمازيغي في الخارج ومنه المؤتمر الليبي للأمازيغية على تنحي القذافي ونظامه وإقامة نظام شرعية دستورية يرفض التوريث. ولكن رغم ذلك أبدت السلطات الليبية قليلا من التجاوب مع مطالب الأمازيغ وتعاملت معها بشكل جدي خاصة مع إلغاء القانون 24 القاضي بمنع الأسماء غير العربية من التداول أي القاضي ضمنيا بمنع الأسماء الأمازيغية ، وناقشت إمكانية تعليم اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة تهمّ جزء من المجتمع الليبي.

2011؛ لحظة التغيير

يبدو أن القدر كان مصيره أن لا يتنفس الأمازيغ طويلاً، حيث أن اللحظة التي بشّرت بجملة من حقوقهم ستضيع بعد أشهر قليلة في غمرة الحرب التي ستعيش ليبيا على وقعها، سنة 2011 عندما انفجرت الأوضاع في ليبيا لم يكن الأمازيغ بمنأى عنها، على النقيض من ذلك انخرطت مدن الساحل الغربي وباقي المدن الأمازيغية ضد النظام، انخرط الأمازيغ عام 2011 في تحالف قادته مدينة مصراتة للإطاحة بالقذافي، حيث وقفت مدن كانت متناحرة تاريخيا على نفس الخطّ في مواجهة نظام القذافي، وأنكرت السلطات حينها الثورة وحاولت سلب مشروعيّتها، حيث اعتبرتها مؤامرة مدعومة من أطراف خارجية، أو تقودها جهات إرهابية تربطها علاقات بالإخوان المسلمين أو محاولة من الأمازيغ لقلب النظام، ولكن لم تدم تلك السردية طويلاً، حيث سقطت مثلها مثل عشرات المدن التي كان النظام يسيطر عليها، أشهر قليلة وسقط النظام بشكل فعلي خلال مواجهات مسلحة دارت رُحاها في مدينة سرت. تنفس الليبيون حينها لأول مرة رائحة الحرية كما يصفها طيف واسع من المجتمع، وبدأ التفكير في ترتيبات الدولة ما بعد القذافي، انطلق الأمازيغ في استغلال التحول السياسي لاسترجاع حقوقهم التي سلبها منهم القذافي، وخاصة من خلال الحضور في الاجتماعات والمحافل الوطنية للمطالبة بحقوقهم وتسليط الضوء على قضيتهم ومطالبهم وأهمها دسترة اللغة الأمازيغية، كانت الأجواء في البداية موائمة للأمازيغ ومنصفة لهم حيث كانت عديد القنوات الليبية تخصص مساحات لبرامج باللغة الأمازيغية، علاوة على اعتراف رئيس المجلس الوطني الانتقالي «مصطفى عبد الجليل» بالأمازيغية حيث ظهر عديد المرات خلال ندوات إعلامية وخلفه كتابات بالأمازيغية، ولكن ذلك الاعتراف انتهى يوم 20 أكتوبر لحظة سقوط نظام

القذافي، ولم يستطع الأمازيغ فك أبسط حقوقهم منذ تلك اللحظة. يعترف «أقاديس»، ناشط أمازيغي من مدينة زوارة بالفشل الذريع الذي مُني به الأمازيغ منذ بداية الثورة حيث يقول؛ لم أستوعب أنني أمازيغي إلا سنة 2011، في البداية كنت أظن أن الأمازيغية هي قبيلة في ليبيا وذلك بسبب حذر والدي وخوفه علينا، ولكن منذ الثورة تعرفت على هويتي لأول مرة، حينها أدركت معنى أن أكون أمازيغيًا، لقد كنا نعيش نوعا من الاستلاب الثقافي، هذا الاستلاب هو المسؤول على التدهور الثقافي في ليبيا نتيجة ثقافة البعد الواحد التي رسّخها نظام القذافي لدى الشعب الليبي»

في ما يقيّم قرّادة مرحلة ما بعد 2011 ويستبعد أن تكون فشلاً ذريعًا؛ يصعب تقييم اذا كان أمازيغ ليبيا قد فشلوا في تجسيد مطالبهم بعد ثورة 2011، ولكن يمكن الحديث عن تعثرات وعراقيل بعضها ناتج عن الظروف والأحداث التي مرت وتعيش فيها ليبيا والمنطقة منذ 2011 وبالأخص من سنة 2014، والتي شهدت حروب داخلية شرسة وانقسامات سياسية عميقة وتنافرات مجتمعية حادة في محيط إقليمي مضطرب، فالأمازيغية كحضور سكاني وواقع مكوني وفعل سياسي وممارسة لغوية وثقافية وقوة ميدانية وعسكرية أثبتت الوجود الفعال المؤثر، غير أن تقلبات السياسة ومنها مقاطعة الأمازيغ لانتخابات مجلس النواب وهيئة الدستور سنة 2014 أضرت جسيماً بالدور الأمازيغي، والذي ما زالت انعكاساته قائمة لحد هذه اللحظة ولحين إجراء انتخابات. وهذا انعكس في حجم ونوعية التمثيل الأمازيغي السياسي في حكومات وقرارات ما بعد 2014، ولكن الدور الحاسم الذي قام به الأمازيغ في حرب 2014 وحرب طرابلس 2019 وما بينهما وبعدهما من تحاربات

ومناوشات حافظا على محورية الدور الأمازيغي الميداني والسياسي. كما أنه من المفيد عدم استبعاد التأثيرات والتحالفات القبلية والتي يُعتبرُ الأمازيغ من ضمنها في المشهد السياسي الليبي المتصف بالقبلية والجهوية.

وفي سبيل ذلك، نظّم الأمازيغ أنفسهم في تنسيقيات وجماعات منظمة من أجل الدفاع عن حقوقهم، بداية بدسترة اللغة وتدريسها في المدارس الليبية خاصة في المناطق ذات الكثافة الأمازيغية، وصولا إلى اِعتراضهم على التقسيم الذي طرحته السلطات في ليبيا، حيث طالب الأمازيغ بحصولهم على مقاعد أكثر في السلطة التشريعية والتي لم تتجاوز ستة مقاعد تم تقسيمها بمعدل مقعدين لكل من «التبو والطوارق والأمازيغ»، وهو تقسيم اِعتبره الأمازيغ غير عادل وغير كافٍ ولم ينصف تضحياتهم خلال الثورة، بالإضافة الى ذلك،. رفض أمازيغ ليبيا ما جاء في مسودة دستور لجنة الـ60 منتصف سنة 2017 لأنه بحسب وجهة نظرهم لا يضمن حقوقهم التي يأتي في مقدمتها حق التصويت الكامل في ما يخص القرارات المتعلقة بهويتهم باعتبارهم السكان الأصليين لليبيا، كإضافة العلم الأمازيغي إلى جانب العلم الليبي ووضع اللغة الأمازيغية كلغة ثانية للدولة الليبية وهو ما رفضه باقي النواب باعتبار أن 95 في المئة من ليبيا يتكلمون العربية كلغة رسمية، فيما اعتبر الأمازيغ ذلك نوعاً من العنصرية ضدهم.

«لم ننتظر طويلا، لقد قمنا باتخاذ خطوات بشكل ملموس على أرض الواقع لما وجدنا كل الأبواب موصدة أمامنا» يخبرني علاء أحد الأعضاء المؤسسين للمجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، وهي منظمة ليبية غير حكومية تقوم بالدفاع عن حقوق امازيغ ليبيا. كان تدريس اللغة المطلب الأشد إلحاحا في صفوفهم لذلك كانت أول خطوة هي تدريس اللغة الأمازيغية، حيث قطع «المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا» خطوة هامة في تلبية هذا المطلب لما قرر في عام 2013 تدريس الأمازيغية على نفقة المجالس المحلية التي استقطعت اعتمادات من موازناتها وخصصتها للتدريس من دون إذن من الدولة. وبعد سنة واحدة من ذلك القرار تم سن القانون رقم 18 الذي يطالب الدولة بالإنفاق على تدريس الأمازيغية في المدارس العمومية وإقامة مراكز بحوث متخصصة في اللغة والثقافة الأمازيغية. وأتى القانون بعد سنة مليئة بالاحتجاجات والمظاهرات المُطالبة بدسترة الأمازيغية بوصفها لغة وطنية، إلى جانب العربية، وترسيمها أي اعتبارها لغة رسمية ، إلى أن تم التوصل إلى حل وسط في هذا الشأن.

غير أن ذلك القانون لم يمثل سقف المطالب للأمازيغ، حيث اعتبر «المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا» أن ذلك الاعتراف هو حق طبيعي، بدليل أن الدستور المؤقت لليبيا أقر بأن الأمازيغية لغة وطنية، لكن الوزراء منعوا تنفيذ ذلك الخيار». وفي هذا السياق، أشاروا إلى صدور قرار من «ديوان المحاسبة» في طرابلس تم بموجبه وقف صرف رواتب مُدرسي الأمازيغية بحجة أنها ليست لغة رسمية وأن الوقت غير مناسب لتعليمها لأنه «قد يُشعل فتنة في البلد»، حسب زعم الديوان.

تبدوا الحقوق التي اِكتسبها الأمازيغ حقوق ذاتية تمت بمبادرة فردية منهم بعيدًا عن الدولة، حيث أن لغتهم أو علمهم لا يتواجد سوى في مناطق بعينها والتي ينتشر فيها الأمازيغ بكثرة ويديرونها بعيدًا عن توجّهات حكومة طرابلس السياسية، يمكن ملاحظة ذلك عبر الطريق الطويل الذي يقطعه أي مسافر من منطقة رأس جدير أول نقطة

حدودية بين الجانبين الليبي والتونسي مرورا بزلطن وصولا الى زوارة، حيث ترفرف الأعلام الأمازيغية جنبا الى جنب مع علم الدولة الليبية على المؤسسات الرسمية ومراكز الشرطة ونقاط التفتيش والثكنات والمستشفيات والمدارس، إضافة إلى أسماء الشوارع أو المؤسسات التي إن لم تكن تسمياتها امازيغية فإنها تكون مرفقة بترجمة أمازيغية.

الولاء مقابل الاعتراف

خلافا لباقي التيارات السياسية والدينية التي تم الاعتراف بها في ليبيا بعد الثورة، بقى اعتراف السلطات الليبية بالأمازيغ اعترافا مبتورًا ومحدودا للغاية، حيث أن تركّزهم الجغرافي في مناطق بعينها طمس قضيتهم وجعلها قضية محلية أو فيدرالية في أفضل الأحوال، تهم جهات بعينها ولا تهم ليبيا بأكملها، في سبيل ذلك سعت السلطات الليبية الى عقد اتفاقات معهم، تقوم على الولاء مقابل تمكينهم من امتيازات سياسية واقتصادية واجتماعية، امتيازات تهم أفراد بعينهم ولا تمس الأمازيغ أجمعهم، ما زاد من معاناتهم، خاصة وان تلك التحالفات القائمة يقع الاتفاق عليها بشكل فردي مع زعماء وقيادات في الميلشيات بدون موافقة أو من قبل سكان المنطقة، ما يجعل امتيازات تلك التحالفات تعود لأفراد وقلة متنفذة لا للسكان أو المناطق الأمازيغية، في مقابل ذلك تعاني المدن الأمازيغية من سخط السلطات لحظة انتهاء تلك التحالفات، حيث لا تخضع القضية الامازيغية إلى مساومة ومفاوضة تقوم على الاعتراف، على النقيض من ذلك تشكل قضية الأمازيغ مدخلاً لتفكيك خريطة الولاء والطاعة في ليبيا. منتصف شهر جوان/ يونيو، كان أسامة الجويلي قد انتهى من تدريس مقررات الصف الدراسي، وكان مثله مثل باقي سكان مدينة الزنتان -ذات الغالبية الأمازيغية- في مفترق طرق بين الانشقاق على النظام أو موالاته، اقتنص الجويلي الفرصة عندما اختار البقاء في مسقط رأسه وشكّل رفقة عدد من سكّان المنطقة كتيبة مسلّحة انتفضت ضدّ النظام، خاض الجويلي حينها ومن خلفه عشرات المقاتلين حروبًا ضد النظام لم تنتهي فقط باسقاطه، بل توسّعت وبات اسمها «مجلس الزنتان العسكري» أحد أقوى وأكبر التحالفات العسكرية في ليبيا وورقة هامة في أي ملف سياسي أو أمني هناك.

توالت نجاحات الجويلي حتى بزغ نجمه بتعينه وزيرا للدفاع ولاحقا مديرًا للمخابرات العسكرية وعقد تحالفات مع حكومة طرابلس -التي يديرها المهندس عبد الحميد الدبيبة الأن- ضد أي تهديد أمني من الشرق الليبي وخلفه اللواء المتقاعد خليفة حفتر، ولكن في النهاية لم يدم ولاء الجويلي طويلاً لحكومة الشرق عندما قرر التفاوض والحديث مع حفتر، حديث سبب توتّرًا رئيسيًا بين الدبيبة والأمازيغ بأكملهم، حيث أثار ذلك التحالف مخاوف حكومة طرابلس من فقدانها السيطرة على مواقع غرب البلاد، ليدفع ذلك بتعزيزات عسكرية وأمنية أثارت مخاوف الأمازيغ، لتنطلق خطابات كراهية ضد الأمازيغ واتهامهم بالخيانة والوقوف وراء مشاكل ليبيا الاقتصادية.

« شن يبّوني نشتغل، كل شيء مسكرينه علينا لا في تعيينات لا في تنمية ولا استثمارات، هاكا علاش اخترت نشتغل في التهريب» يتحدث أحد المهربين الأمازيغ فضّل التحفّظ على هويته ويواصل؛ أحنا الأمازيغ طول عمارنا مكروهين، من أيام الاستعمار لحد اللحظة. وتو وقت اشتغلنا في تهريب النافطة -النفط- قلتوا حني سبب مشاكل ليبيا، أنتم سبب كل المشاكل».

على هذا المنوال يجمع أغلب المهربين من مدينة زوارة أقصى غرب ليبيا والمتاخمة للحدود التونسية، حيث يشتغل السواد الأعظم منهم في التهريب بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة، ولكن يدفع سكّان تلك المنطقة ضريبة الولاء التي تعقدها الأقلية المتحكمة في القرار العسكري. «لو جوّنا مليح مع الحكومة ما تدوّر

شيء حتى السلاح نشتغلو فيه عادي، لو تكنطينا معاهم عادي يرفعونا لو تاجرنا في المواد المنزلية» يوضح أحد المهربين فلسفة ادارة الحكومة الليبية في علاقتها بالأمازيغ والمناطق الحدودية.

منتصف شهر مارس الماضي، قرّر عماد الطرابلسي، وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية والتي تتخذ من طرابلس مقرًا لها إرسال قوة أمنية تعرف باسم «غرفة إنفاذ القانون»» إلى منطقة راس اجدير الحدودية، وذلك لإخضاعها لسلطتهم وتجفيف منابع التهريب والموارد المالية التي توفرها للميلشيات التابعة لسكّان الزاوية وزوارة، لم تدم سيطرة القوة الأمنية طويلا، حيث شهدت اشتباكات مسلحة قادتها الغرفة العسكرية زوارة» لتعيد بسط سيطرتها على المعبر وتستولي على كل عتاد وآليات قوة «انفاذ القانون» وتشهد المنطقة الغربية توتّرا غير مسبوق منذ الثورة. نظريًا يبدو هدف الحكومة هو مكافحة التهريب الذي يضر بالاقتصاد الليبي حسب تعبيرها -رغم أن ذلك التهريب هو المصدر الوحيد لعشرات ومئات العائلات في الطرفين التونسي والليبي بسبب غياب التنمية- ولكن الهدف الفعلي هو إخضاع الغرب الليبي وثقله السكّاني والعسكري من أجل اصطفافهم وراء أي تحرّك عسكري أو سياسي ضد الشرق الليبي من جهة، وتصفية حسابات قديمة له مع المهربين الأمازيغ من جهة أخرى وهو ما يخلق حالة من القلق في ليبيا بين القوات التابعة للأمازيغ والأخرى المحسوبة على وزارة الداخلية، قلق يشكل اختبارا للتحالفات التي تشكلت منذ 2011 بهدف الاطاحة بحكم العقيد الراحل معمر القذافي.

«صارلنا نشتغلو في التهريب فوق العشرة سنين، والدبيبة صارله رئيس حكومة عنده ثلاثة سنين، ليش ما تحرّكش زمان ضد التهريب، مشكلته مش التهريب خاطر أصلا ثما معابر وموانئ أخرى فيها تهريب أكثر من رأس جدير، مشكلته مع الأمازيغ، يبينا نكونو معاه في اي حرب ضد حفتر، وهذي حاجة ما عندناش فيها دخل» يتحدث أحد سكّان مدينة «الزاوية» غرب ليبيا، في ما يعلّق قرادة بالقول؛ «لا يمكن تبرير مشكلة معبر رأس جدير بمكافحة التهريب، لأن التهريب الذي يقع في الموانئ والمعابر الأخرى أكبر بكثير مما يوجد في رأس جدير، المشكلة يمكن تفسيرها من جانب آخر بأنه صراع على النفوذ والسيطرة على العوائد المالية بحكم موقع المنفذ وموقع زوارة البحري.» تمثل قضية الأمازيغ مسألة محورية في ليبيا، حيث أنها تعد مدخلاً نحو ارساء دولة مدنية تكفل حقوق جميع مكوّنات النسيج الليبي، اذ أن نضال الأمازيغ لا يعد فقط من أجل هويتهم، بل من أجل الحفاظ على جميع هويّات الأقليات في ليبيا مثل التبو والطوارق من جهة باعتبار أنها موضوع يعبر حدود ليبيا نحو باقي دول شمال افريقيا والساحل الأفريقي، وتحفظ باقي حقوق الأقليات المذهبية، حيث أن البعد المذهبي مهم إذ أن امازيغ ليبيا إباضيين وليسوا مالكيين مثل باقي الليبيين، ورغم حقيقة ترسخ وتعمق التعايش والتناغم بين المذهبين، فتمدد بعض التيارات الدينية المتشددة والمتطرفة ساهم في إرباك المشهد الأمازيغي وعموم الساحة الليبية، يصف قرّادة المسألة بالمعقدة حيث يعلّق على ذلك بصعوبة معالجتها في سنوات قليلة.

دولة واحدة، حكومتان اثنتان وعدة أعلام، هذا واقع ليبيا منذ أكثر من عقد من الزمن، في ما يعاني الأمازيغ، مثلهم مثل باقي الشعب الليبي من عدم قدرتهم على التغيير أو اتخاذ اي قرار يهمهم، حيث يبقى القرار بيد حفنة من «الأوليغارشية» المتنفذة في

ليبيا المدعومة من الميليشيات المسلحة والتي تسيطر على كامل مفاصل الِاقتصاد والسياسة، ما يجعل أي امكان للتغيير يذهب سدى وسط غمار الأحداث التي تعيشها ليبيا والتي تجعل هويّتهم مجرد ترف في أفضل الأحوال ومؤامرة أجنبية في أسوأ الأحوال، ما يترك حلّ قضيتهم كباقي القضايا في ليبيا وعلى رأسها الأزمة السياسية مرهونة بقرار سياسي حيث لا يمكن الفصل حاليا بين ما هو سياسي وما هو ثقافي، فإقحام العربية والعروبة جاء نتيجة قرار سياسي من قبل القذافي، وإقصاء الأمازيغية ومحاربتها جاءا أيضا بقرار سياسي، ما يجعل حلّ هذه الأزمة سياسيًا بالاساس من خلال الاعتراف بحقوقهم وحضارتهم.

في ما تبدو المواجهات المسلحة التي شهدتها ليبيا منذ شهرين، فصلاً جديدا من مسلسل اغتنام الامتيازات الذي يسود ليبيا منذ عقد من الزمن، مسلسل يدفع ضريبته الشعب الليبي كالعادة، فيما يزداد أمراء الحروب ثراء وبذخًا ونفوذًا وتغيب المساءلة والمحاسبة ويعلو صوت البكاء على الشباب الذين يسقطون في كل اشتباكات وحروب. لا صوت يعلوا في ليبيا لحل قضية الأمازيغ سوى صوت الرصاص الذي خيّم على معبر رأس جدير منتصف شهر مارس، في ما يلوح صوت خافت يتساءلُ بحذر كبير «؛ لا أعلم، أحيانا أقول لو بقي القذافي لكان حالنا أفضل، لتولى ابنه سيف الإسلام السلطة وكانت ليبيا دولة أفضل بكثير من واقعنا الآن، من المؤكد أنّنا لن ننال اعترافا كاملاً بنا و بقضيتنا ولكن كنا سنفتك بعض الحقوق والاعترافات، مثل ما مثلما يعبّر أحد الشباب الأمازيغي في منطقة زوارة.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

نشر هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وان محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة.